

النفط تعجز عن تأمين عمال لمعمل غاز عدرا ما يؤدي إلى تأخير في وصول الرسائل

مصدر في النفط يكشف لـ«الوطن» تفاصيل مثيرة.. وجمعية معتمدي الغاز: التحقيقات تطول أكثر من ٢٢٠ شخصاً

عبد المتعم مسعود

كشف مصدر في وزارة النفط لـ«الوطن» واقع معمل غاز عدرا مبيناً أن المعمل يعاني من نقص حاد في العمالة وحتى الموظفين نتيجة التحقيقات التي تجريها الجهات المختصة بوقائع التلاعب بالمادة من داخل المعمل.

وبين المصدر أنه وبسبب ذلك أصبح أغلب المتقدمين للعمالة الموسمية يتراجعون عن طلباتهم مبيناً أن رواتب العمالة الموسمية لا تتجاوز المئة ألف ليرة ولا يبقى أن يكون المعتمدون يدفعون إكراهيات للمعمل وحتى الموظفين.

وبين أن العمال يعملون في وريدة واحدة مدة ١٢ ساعة يرتاح العامل ساعة ويعمل ساعة وكل ذلك الجهد بمئة ألف ليرة شهريا وطوب من المعمل الاستغناء عنه بعد ستة أشهر ولا يمكن إعادته بعقد موسمي جديد إلا بعد مضي فترة على فصله. ووفقاً للمصدر فإن اكتشاف أول مخالفة في تعبئة أسطوانات الغاز كانت عن طريق مواطن أراد استبدال أسطوانته لكن المعتمد رفض ذلك مدعياً إغلاق المحل



وأن عليه العودة في اليوم التالي لكنه بعد نصف ساعة عاد ووجد المحل مغلقاً لكن يوجد عمل وحركة قوية داخله وأصوات فقام بالشكوى لدى مدير الناحية وبعد جلب إذن النيابية ومداهمة المحل تبين وجود عملية تفرغ من أسطوانات أخرى وبالمناخية تبين أن المعتمد يتعامل مع عمال التعبئة بحيث يقوم هؤلاء بزيادة عملية

وسلامة المعمل حيث تبين بعد التحقيقات وجود شبكة كاملة يديرها تبدأ من العامل للموظف وصولاً للنقائل والمعمد مبيناً أن التحقيقات وطلبات المراجعة تشمل مسؤولين عن الغاز ورؤساء دوائر ورؤساء شعب وموظفين ومعتدين وتاقين. وبين المصدر أنه تم إبرام عدد من العقود الموسمية أكثر من مرة مع عاملين وبمجرد توجيههم للعمل في المعمل يتخلون عن التعاقد بسبب التحقيقات التي يسمعون عنها. ويؤكد المصدر أن التحقيقات قد انتهت مع المجموعة الأولى وتمت إحالتهم إلى القضاء على حين أن التحقيقات ما زالت جارية وما زال يتم طلبات مراجعة عاملين وموظفين. مصدر في جمعية معتمدي الغاز في دمشق أكد لـ«الوطن» أن عدد من تم طلبهم للتحقيق في الدفعة الأولى وصل إلى ١٢٠ شخصاً بين موظف وعامل ومعتمد وتناقل وفي الدفعة الثانية وصل إلى ١٠٠ شخص. الأمر الذي يؤدي إلى تأخير في وصول الرسائل. علماً أن التوريدات كافية ومنظمة.

التعبئة في عدد من الأسطوانات ٤ كغ زيادة عن الوزن المسموح به ومن ثم يقوم هو بتفريغ الوزن الزائد في كل أسطوانة إلى أسطوانة أخرى. ويبين المصدر أن المسألة كان من الصعب اكتشافها من داخل المعمل لكون العمال يقومون بتعبئة الوزن الزائد في الأسطوانات من ذات حمل المعتمد أو تعويضه بإقتاص الوزن من معتدين آخرين. ويكشف المصدر أن الحالة الثانية التي تم اكتشافها عن طريق سيارة عيبت أسطواناتها بالغاز لمصلحة مدينة القطيف، وبعد توقيفها عند البانوراما والتدقيق تبين أن كل الأسطوانات مقطوعة بالمطابقة وأن الرخصة لوالد مسؤول عن أمن

.. وفي اللاذقية تتصدر هموم المواطنين

مسؤول بالمحافظة: نعمل على «حلول مناسبة»



حماد - محمد أحمد خبازي

أزمة مياه الشرب خانقة في حماد مدير المياه: جدول بالخطوط لتغذيتها بالكهرباء أطول وقت ممكن

يبن العديد من المواطنين بمختلف مناطق المحافظة لـ«الوطن»، أن مياه الشرب شحيحة في مناطقهم بشكل عام، رغم تنفيذ العشرات من مشاريع المياه في خطط المؤسسة العامة مياه الشرب بحماة سنوياً، كحفر آبار وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية، وإنشاء خزانات مياه ومد شبكات وتبديل قديمة وتجديد خطوط، وتأمين خطوط كهرباء مغفاه من التقنين لعدد من الآبار في عدة مناطق، وتأمين طاقة بديلة لأخرى بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية، وكل ذلك لم يجد نفعاً.

وأوضح المواطنون أن تلك المشاريع رغم أهميتها لم تنعكس إيجابياً على حياتهم، ولم يجنوا ثمارها. ولفقوا إلى أن معاناتهم مستمرة وخصوصاً في أشهر التحريق، ويزيد في طننورها نغماً التقنين الكهربائي الطويل والجائر وتفاوت ساعاته بين منطقة وأخرى، وذكروا أن هذا الوضع المزري ليس وليد اليوم ولا هو وليد الساعة، وإنما عمره سنوات طويلة، وقد تقادم خلال سنوات الأزمة، وهو ما يكبدهم أعباء مادية إضافية من جراء شرائهم المياه من صهاريج خاصة رغم أنها غير مضمونة للشرب والاستخدامات المنزلية، ويسعر ما بين ١٠ - ١٥ ألف ليرة للخزان سعة ٥ براميل، ومن جراء شرائهم البنزين بالسعر الحر من السوق السوداء بـ ٧٠٠ ليرة للتر لتشغيل المولدات ليتسنى لهم الحصول على المياه وقت انقطاع الكهرباء.

من جانبه بين المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب مطيع عبيش أنه يتم التركيز على إمكانية التنسيق مع الكهرباء، ووضع برنامج توزيع الكهرباء وفق محاور، للتخفيف من معاناة الناس بالحصول على المياه، مشيراً إلى أن ساعة وصل واحدة من الكهرباء لا تعطي نتيجة مطلقاً فأحسن الآبار يعطي ٥٠ مترًا مكعباً في الساعة لـ ٥٠ مشتركاً، وهو ما يعني أنه علينا الانتظار ٥ ساعات لتعود الكهرباء ولنعود لإنتاج ٥٠ مترًا مكعباً أخرى.

وأكد أن مشكلة عدم المياه مرتبطة بالتقنين الكهربائي وضعف التغذية الكهربائية بمحطات الضخ، التي يجري حالياً اتخاذ إجراءات لزيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية في تغذية عدد من الآبار ومحطات الضخ المنتشرة في المحافظة. وقال عبيش: لذلك كان من مخرجات الاجتماعين، وضع جدول بالخطوط التي يمكن تغذيتها بالكهرباء أطول وقت ممكن في معظم المناطق، ليصبح ضخ المياه متواصلًا وبما يمكن المواطنين من تعبئة خزاناتهم، وترتيب الأولويات حسب الاختناقات، علماً أن المحافظة كلها منطقة اختناقات، إضافة للتنسيق مع شركة الكهرباء لحل مشكلة التجمعات السكنية التي تعاني أزمة بالمياه وخصوصاً بأشهر التحريق.

اللاذقية - عبير سمير محمود

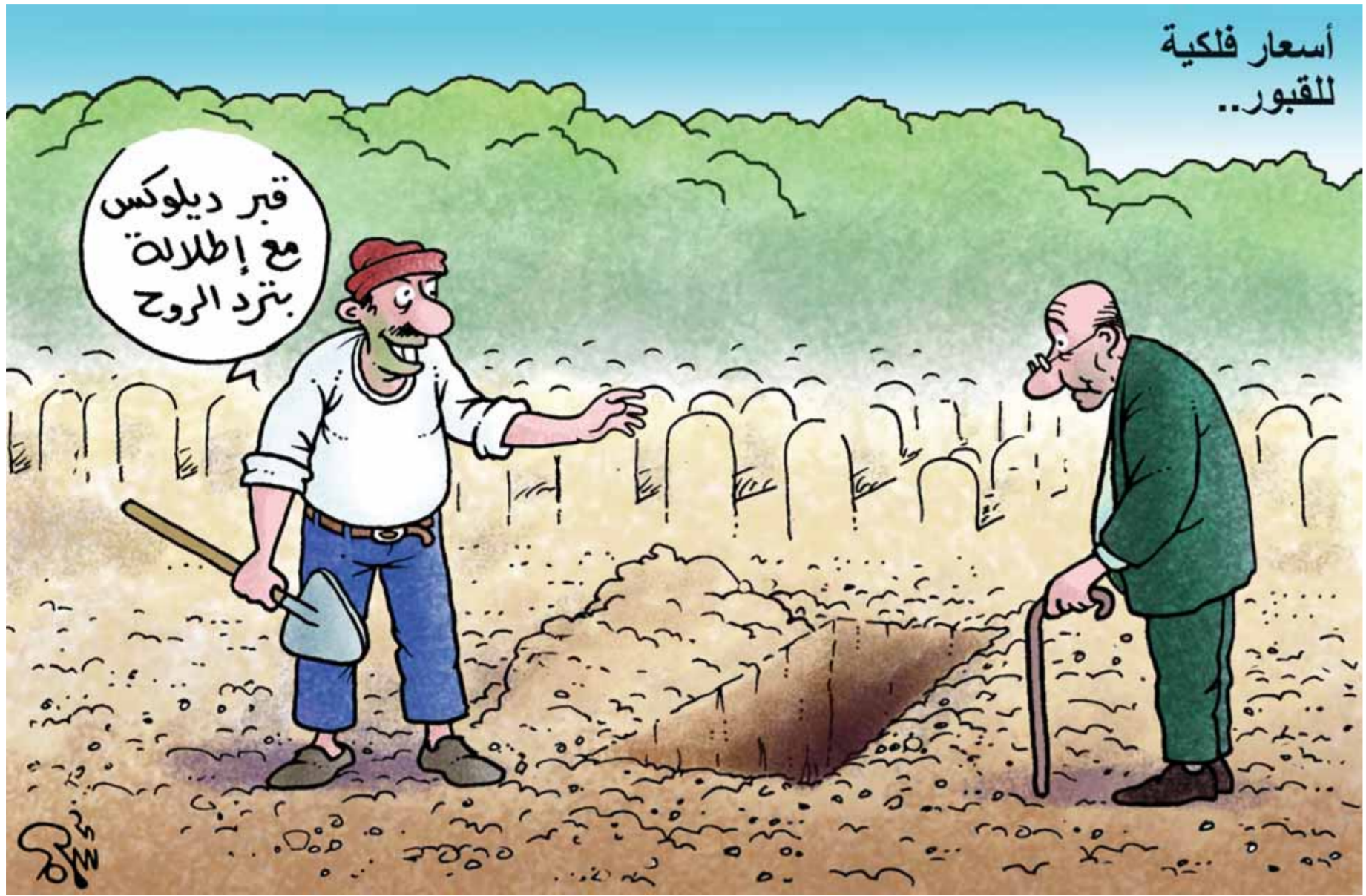
بين ريف اللاذقية والمدينة، لا يزال البحث عن مياه الشرب لأيام تصل في بعض المناطق إلى شهر كامل من دون أن يتم ضخ المياه في قساطل الخطوط الواصلة إلى منازلهم، والسؤال «أين الحلول الإسعافية؟» وفي شكواي ترد بشكل يومي إلى صحيفة «الوطن»، يطالب مواطنون بالتوزيع العادل لمياه الشرب في الريف على وجه الخصوص، وأن تكون أوقات الضخ بالتزامن مع وصل التيار الكهربائي ليتمكن أصحاب المنازل من تعبئة الخزانات في حال كانت بطوابق مرتفعة إذ إن المياه تأتي «كالخيط» وفق قولهم.

وذكر أحد المواطنين أن المياه في قرى محاذية لنبع السن لا تصلها المياه إلا بشكل شهري «كل ٢٣ يوماً»، مشيراً إلى استغلال أصحاب الصهاريج حاجة الأهالي للشرب وتقاضي أجور خيالية عن كل عملية تعبئة تصل في بعض الأحيان إلى ٣٥ ألف ليرة لكل خزان علماً أنه لا يكفي لمدة أسبوع فأى موظف قادر على تخصيص مرتب كامل فقط لشراء المياه التي يراها بعينه في البقع ولا

يستطيع أن يستفيد منها في منزله!، وتساءلت إحدى المواطنات بالقول: أي مسؤول يقبل أن تنتقع المياه لمدة ٣ أسابيع عن منزله؟، وذكرت أن بعض الخطوط يتم تحويلها إلى مساح المزارع لبعض المتقنين على حساب حمصة المنازل السكنية للمواطنين الذي لا حول لهم ولا قوة سوى انتظار قطرات المياه لتنتزل من الحنفية ولو مرة كل شهر، وفق قولها.

ومن مناطق ريف جبلة إلى ريف القرداحة ومنطقة الحفة وصولاً إلى عدة أحياء في قلب مدينة اللاذقية، المطلب واحد كما ذكروا أن يتم ضخ المياه بأوقات دورية ليعرف المواطن موعد الضخ فيسعد ويتأهب «حتى يفتر، وتكون عملية التعبئة في خير كان، إضافة لمطلبهم بالتنسيق بين المياه والكهرباء ليكون وصول المياه بالتزامن مع وصل التيار الذي لا تتجاوز قدرته النصف ساعة، معترين أنها «أحسن من ولا شيء، إذ نستطيع تعبئة ربع الخزان كهربائياً وتكملها يدوياً كما اعتدنا منذ بداية الصيف». وخلال الأيام الماضية، أجرى محافظ اللاذقية عامر مهلا اجتماعات مكثفة في ريفي جبلة والقرداحة لمناقشة الواقع المائي والعمل على

أسعار فلكية للقبور..



مدير تقانة خدمة المواطن لـ«الوطن»: لا صعوبات في التعامل مع المنصة والتسجيل فيها سلس إطلاق خدمة منح جوازات السفر «عادي ومستعجل وفوري» إلكترونياً ٤٨٠٥٠ حساباً إلكترونياً منشأة على المنصة حتى الإثنين الفائت

محمد منار حميجو

أطلقت وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الاتصالات والتقانة يوم أمس خدمة منح جوازات وتجديد جواز السفر عبر بوابة مركز خدمة المواطن الإلكتروني وذلك فقط لجواز سفر من داخل القطر، بحيث سيتم توفيره بأولوية «عادي، مستعجل، فوري»، في حين معاملة جواز سفر لمن هو خارج القطر تكون بيد ذويه ويتم بكل فروع الهجرة والجوازات «الأقرباء المخولون بالتقديم والمعتمدون حسب قوانين إدارة الهجرة والجوازات».

وأكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المياه والنقل المركزي لقيود توضيحي بين آلية إنشاء حساب جديد والدفع الإلكتروني والخطوات الجديدة التي تم إطلاقها أمس، أتاحت لكل المواطنين السوريين ومن في حكمهم أن يسجلوا طلبهم فيها بأي وقت يريدون.

وهناك ما يشهده تلك صعوبات تواجه المواطنين خلال تعاملهم مع المنصة، مشيراً إلى أن الحقول واضحة وسلسة منوهاً بنشر المركز لقيود توضيحي بين آلية إنشاء حساب جديد والدفع الإلكتروني والخطوات الجديدة التي قاموا باختياره وفق الموعد المحدد لاستكمال الوثائق المطلوبة منهم في حال عدم استكمالها.

وأكد مركز خدمة المواطن الإلكتروني وأن عدد الجوازات المثبتة على منصته وصلت إلى ٤٢٩٨ حجراً داخلياً وخارجياً حتى يوم الإثنين الماضي حيث انتهت المهلة الأخيرة التي حددتها وزارة الداخلية للمواطنين

الموعده المحدد مصطحبين الأوراق الوثبوتية لاستكمال معاملتهم. أما لن لم يتم تحديد موعد لهم فعليهم مراجعة الهجرة والجوازات في المحافظات مباشرة لتسجيل الاستمارة الأصولية لديها ودفع الرسوم للحصول على جواز «الوطن» وفي جولة لها ضمن مركز الخدمة في الزبلطاني بدمشق، لحظت وجود انخفاض واضح بالازدحام وارتياح من المواطنين من الآلية الجديدة المتبعة، ووجود عدد كبير من نوافق خدمة المواطن، إضافة لتوافر وسائل الراحة خلال الانتظار، تاكيد عن التسهيلات والجوازات في الزبلطاني بدمشق وهو مؤلف

المقدمة للتسجيل وتقديم الأوراق. أحد المواطنين عبر لـ«الوطن» عن ارتياحه لآلية التسجيل عبر المنصة، وأنها سهلت عليه عملية التسجيل ووفرت عليه تكاليف التنقلات والمراجعات للتقدم بالأوراق وتسديد الرسوم في المصرف، في حين رأى مواطن آخر أن الآلية تحتاج إلى معرفة تقنية لا يمتلكها ما دفعه إلى اللجوء لأحد أقرابه لمساعدته في تقديم الأوراق عبر المنصة وتسديد الرسوم إلكترونياً.

وكان وزير الداخلية اللواء محمد الرمحوون افتتح الشهر الماضي مبنى إدارة الهجرة والجوازات في الزبلطاني بدمشق وهو مؤلف من خمسة طوابق وفيه ١٢٥ بوابة خدمة للمواطن لتسهيل وصولهم على الخدمات المطلوبة إضافة إلى قسم جديد لإصدار جوازات السفر. وأكد وزير الاتصالات والتقانة إياد محمد الخطيب في تصريح سابق لـ«الوطن» وجود خدمة المواطن الإلكتروني لتصبح عدداً حالياً ٤٨ خدمة مع إطلاق خدمة جواز السفر الإلكتروني، كاشفاً أنه يتم العمل على إطلاق حزمة من الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية عن طريق المركز وبالتالي سيؤدي عدد الخدمات المقدمة عبر المركز إلى نحو ٦٠ خدمة.

